



# حاشية

على

# تقرير لجنة النظر في تيسير قواعد الصرف والنحو والبلاغة

بقلم

خليل السكاكيني

١٩٣٨





مطبعة بيت المقدس — القدس

# تيسير

## قواعد النحو والصرف والبلاغة

هو عنوان تقرير وضعته لجنة النظر في تيسير قواعد الصرف والنحو والبلاغة ، وقد بسطت فيه اصول هذا التيسير ، وهي اللجنة الموقرة التي الفتها وزارة المعارف المصرية الجليلة من اساتذة مصر العظام

وكنت قد عالجت هذا الموضوع في دروس القيتها في الجامعة المصرية الزاهرة في اواخر سنة ١٩٢٠ واوائل سنة ١٩٢١ ، وفي مقالات نشرتها في المقتطف الاغر ، وفي جريدة السياسة الغراء . وقد أثبت هذه الدروس وهذه المقالات وغيرها في كتابي « مطالعات في اللغة والادب » الذي طبعته سنة ١٩٢٥ ، ثم عالجته في كتابين آخرين وهما الدليل الاول والدليل الثاني، وانه ليسرني كثيراً ان بعض ما دعوت اليه يوافق بعض ما جاء في هذا التقرير ، وان لم اكن من اكفاء اصحابه

ولكن هناك في الموضوع نفسه وفي التقرير نفسه ما يحتمل كلاماً طويلا

# الموضوع

تقول وزارة المعارف المصرية الجليلة في قرارها:

« بما ان الوزارة سبق لها ان عملت على تبسيط قواعد النحو والصرف والبلاغة فيما اخرجت من كتب، وكان لهذا العمل نتيجة مرضية

وبما ان هذه الخطوة التي خطتها الوزارة في الماضي لم تكن كافية، اذ انه لوحظ ان صعوبة قواعد النحو والصرف والبلاغة لا تزال قائمة، وان المعلمين والمتعلمين يبذلون جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً في تعليمها وتعلمها ولا يصلون بعد هذا كله الى نتائج تتفق مع ما يصرف من زمن وجهد

لذلك ترى تشكيل لجنة مهمتها البحث في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة، وان تقدم اقتراحاتها في هذا الشأن مبينة مشروع التبسيط الجديد والاسس التي يقوم عليها »

هذه هي المرة الثانية التي تدعو فيها الوزارة الجليلة الى تيسير القواعد، ولتسمح لي الوزارة الجليلة ان اقول: انها ستجد بعد حين ان هذه القواعد الميسرة عسيرة فيجب تيسيرها، ثم تجد بعد ذلك انها لا تزال عسيرة فيجب تيسيرها، وقد يكون في التيسير ما يزيدها تعسيراً، ولذلك ارجو ان اعرض رأياً آخر، وهو ان تلغى القواعد بجملتها، وللوزارة الجليلة وللجنة الموقرة في اعارته جانب الاهتمام الرأي الموفق ان شاء الله

ليس هذا الرأي جديداً، فان لتعلم القواعد ثلاثة اساليب

## (١) الاسلوب الاندلسي

وهو الاسلوب الذي يجمع بين القواعد والشواهد ، وهو يسار فيه إما من القاعدة الى الشاهد ، وإما من الشاهد الى القاعدة، واذا كانت في هـــذا الاسلوب فائدة ففي شواهده لا قواعده

## (٢) الاسلوب المغربي

وهو الاسلوب الذي يقتصر على القواعد دون الشواهد ، كأن القواعد غاية في نفسها ، وقد كان هذا الاسلوب كثير الشيوع الى الزمن الاخير ، وقد قال ابن خلدون في هذا الاسلوب :

« ان العلم بقواعد الاعراب انما هو علم بكيفية العمل وليس هو نفس العمل ، ولذلك تجد كثيراً من جهابذة النحاة ، والمهرة في صناعة العربية المحيطين بتلك القواعد اذا سئل في كتابة سطرين الى اخيه او ذوي مودته ، او شكوى ظلامة ، او قصد من قصوده ، اخطأ فيها الصواب ، واكثر من اللحن ، ولم يجد تأليف الكلام لذلك ، والعبارة عن المقصود ، على اساليب اللسان العربي »

ويفهم من هذا ان هذا الاسلوب لا اثر له في احسان الملكة ، بل قد يفسدهـــا ، ولا شك ان كثيرين من الاساتذة رأوا من آثار هذا الاسلوب ما يؤيد ما قاله ابن خلدون، بل انت اذا رجعت الى كتب الصرف والنحو القديمة والحديثة— وقد كان اصحابها أئمة عصورهم — وجدت انهم

كانوا وهم يقررون القاعدة في مكان لا يراعونها في مكان آخر

## (٣) الاسلوب الخلدوني

وهو الاسلوب الذي يقتصر على الشواهد دون القواعد، اي يسار فيه من الشاهد الى الاستعمال ، فيقاس الكلام بعضه على بعض لا على احكام مجردة . مثال ذلك اذا وقع الاسم بعد «ان» نصبناه قياساً على امثاله لا قياساً على احكام ان واخواتها ، فتكون الملكة معه سليقة لا قاعدة

وقد قال ابن خلدون وهو صاحب هذا المذهب

« نجد من يحسن الملكة ويجيد الفنين المنظوم والمنثور ، وهو لا يحسن اعراب الفاعل من المفعول ، ولا المرفوع من المجرور ، ولا شيئاً من قوانين صناعة العربية ، فمن هذا تعلم ان تلك الملكة هي غير صناعة العربية وانها مستغنية عنها بالجملة »

فانت ترى ان الاستغناء عن القواعد بجملتها ليس رأياً جديداً ، ويظهر ان هناك نزعة ، حتى في اللغات الاجنبية ، الى هذا الاسلوب

خذ اللغة الانكليزية مثلا ، فان هناك ثلاثة مذاهب في تعليمها:

الاول : ان تعلم اللغة الانكليزية على اصول اللغة اللاتينية ، على حين ان اللغة الانكليزية شيء ، وان اللغة اللاتينية شيء آخر

الثاني : ان تعلم اللغة الانكليزية على اصول تقتضيها اللغة الانكليزية نفسها لا اللغة اللاتينية

الثالث : ان تعلم اللغة الانكليزية رأساً بدون قواعد

وقد اثبت الاختبار ان الطلاب الذين يتعلمون اللغة رأساً اصح ملكة واقل اغلاطاً من الطلاب الذين يتعلمون القواعد

كم نبغ في اللغة العربية قبل وضع علم النحو من الشعراء والخطباء، ومنهم من لم يعرف القراءة والكتابة، مثل المتلمس والفرزدق وذي الرمة وغيرهم، وهم هم الذين من اقوالهم استخرج النحاة احكام النحو، وباقوالهم لا يزالون يحتجون

وكم نبغ فيها من الشعراء والادباء بعد وضع علم النحو من قديم الزمان الى اليوم من لم يكونوا يحسنون اعراب الفاعل من المفعول، ولا المرفوع من المجرور، ولا شيئاً من قوانين صناعة العربية، وبينهم من لم يكونوا في اول نشأتهم من اهل الادب، فمنهم من كان خزافاً، ومنهم من كان رفاء، ومنهم من كان سقاء، ومنهم من كان اجير عطار

وكم نبغ في اللغات الاخرى القديمة والحديثة من لم يتعلموا شيئاً من القواعد، فهذا افلاطون رب البلاغة لم يكن يعرف من قواعد اللغة اليونانية شيئاً، وهذا شكسبير معجزة الدهر لم يكن يعرف من قواعد اللغة الانكليزية شيئاً

اما كيف تعلم اللغة رأساً فقد اشبعت الكلام على ذلك في مقالة بعنوان «النحو» نشرتها في جريدة السياسة الغراء سنة ١٩٢٤، ثم اثبتها في كتابي

« مطالعات في اللغة والادب » وقد تناولت اللجنة الموقرة هذا الموضوع في صدر تقريرها بشيء من الاسهاب ، وان كان لا يزال هناك مجال واسع للكلام

ولتسمح لي اللجنة الموقرة قبل ان انتقل من هذا الموضوع ان اقول : اني لست من الذين يعتقدون ان تعلم لغة اجنبية في المدارس الابتدائيـــة يدخل ضيماً على اللغة العربية ، الا اذا جعلت اللغة الاجنبية لغة التعليم ، اما واللغة العربية هي لغة التعليم فليس تعليم لغـــة اجنبية الا مثل الدروس الاخرى من حساب وجغرافية وغير ذلك

## التقرير

لا يخلو التقرير من مواطن تحتمل الجدال، ولا عجب فان اليسر والعسر امران نسبيان فقد تجد يسيراً ماتجده غيرك عسيراً، وبالعكس، فضلا عن اختلاف وجهات النظر الى القواعد الكلية والجزئية ، فقد تحسب هـــذه القاعدة مهمة تجب العناية بها، على حين ان غيرك يحسبها طفيفة يمكن الاستغناء عنها ، وبالعكس

ولتسمح لي اللجنة الموقرة ان اتناول هذا التقرير من حيث يحتمل هذا الجدال

١ — لا بد لنا قبل ان نحاول تيسير قواعد الصرف والنحو والبلاغة من ان نعرف اهم ما يعسر هذه القواعد على المعلمين والمتعلمين ، وقد حصرت

اللجنة الموقرة ذلك في ثلاثة اشياء :

١ — فلسفة حملت القدماء على ان يفترضوا ويعللوا ، وان يسرفوا في الافتراض والتعليل

٢ — اسراف في القواعد ينشأ عنه اسراف في الاصطلاحات

٣ — امعان في التعمق العلمي باعد بين النحو وبين الادب

ولكن لم تذكر شيئاً من هذه الفلسفة ، ولا شيئاً من هذا الاسراف في القواعد والاصطلاحات ، ولا شيئاً من هذا الامعان في التعمق العلمي ، مما يجوز معه ان يقال ان هذه الاسباب التي اسرفوا في اجمالها لا تخلو من ابهام

ثم اذا برأوا النحو من كل ذلك كما قالوا — وقد افردوا النحو بالذكر هنا كأنهم يعنون ان هذه الاسباب الثلاثة التي ذكروها محصورة فيه دون الصرف والبلاغة — قلنا اذا برأوا النحو وحده ، او برأوا الصرف والنحو والبلاغة معاً ، جعلوا قواعد اللغة صناعة لا علماً ، واذا جعلوا قواعد اللغة صناعة لا علماً ، فكيف يصح قولهم في موضع آخر «ان من المفيد ان يتعلم الشباب النحو والبلاغة فان ذلك يثقف عقولهم ويرقي اذواقهم ويصفي طباعهم» ، ويظهر من قولهم الشباب ان هذا التيسير لا يتناول المدارس الابتدائية ، ثم ترى في جملتهم الاخيرة انهم اهملوا ذكر الصرف

يخيل الي ان اللجنة الموقرة حين اخذت على نفسها تيسير قواعد الصرف

والنحو والبلاغة وضعت امامها امهات الكتب من قديمة وحديثة في هذه العلوم، على حين ان اكثر الاساتذة اليوم لا يعرفون هذه الكتب، بل لا يعتمدون كتاباً بعينه

نعم لا ننكر ان هناك صعوبة يجب تيسيرها. لو كانت في كل باب من ابواب هذه العلوم قاعدة كلية، او قاعدتان كليتان، لهان الخطب، ولكن ما من باب من ابوابها الا فيه من القواعد الكلية والجزئية ما لا تعيه ذاكرة، ولذلك وضع النحاة الاراجيز لان الشعر اعلق بالذاكرة من النثر، ولكن هذا لا يعني ان اللغة العربية انفردت من بين اللغات بهذه الصعوبة، فان هناك من اللغات ما هو اصعب من اللغة العربية مثل اللغة الالمانية واللغة الروسية، فان فيهما من التصاريف وتعدد الحالات والشذوذ ما لا يذكر بجانبه ما في اللغة العربية منه، ومع ذلك يقبل اهلهما على تعلمهما، ولا يخطر لهم في بال ان يحاولوا استبدال غيرهما بهما، او تغيير اوضاعهما، كما يحاول كثيرون منا ان يفعلوا، فمنهم من يقترح ان نستبدل باللغة الفصحى اللغة العامية، ومنهم من يقترح ان يلغى الاعراب، الى غير ذلك

لماذا يستسهل الناس لغاتهم على صعوبتها ولا نستسهل لغتنا على سهولتها بالنسبة الى غيرها، بل لماذا كنا نستسهلها فنبغ منا الشعراء والادباء، فصرنا نستصعبها ونتبرم بها فلا ينبغ منا احد، ووسائلنا اليوم تفوق وسائلنا قبله

اذن لا بد ان تكون هناك اسباب اخرى يجب ان نعمل على ازالتها قبل ان نعمل على تيسير قواعدنا، والا فمهما بالغنا في تيسيرها فلا نضمن الاقبال عليها

من تلك الاسباب ان اكثر طلابنا لا يحبون اللغة العربية، بل لماذا لا اقول ان فريقاً كبيراً منا انسلخوا عنا، وانتحلوا النزعات الاجنبية. تدخل بيوت هذا الفريق فلا تسمع الا اللغة الانكليزية او الافرنسية، ولا ترى الا تقليداً للانكليز او الافرنسيين، بل قد بلغت بهم النزعة الاجنبية ان جعلوا الكتابة على قبور موتاهم باللغة الانكليزية او الافرنسية

اذا تعلم هذا الفريق اللغة العربية فعن كره لا عن شهوة لها، ومن تعلم شيئاً كارهاً استصعب السهل، ومن تعلم شيئاً مشتهياً استسهل الصعب، وكان نفاذه فيه على قدر شهوته له

اللغة ليست معرفة، فقد تجد بين المستشرقين من يفوق كل علماء اللغة العربية في معرفتها، ولكنه لا ينزل من اللغة منزلة اهلها منها، وانما اللغة حياة وتقاليد وعقائد واخلاق ومقدسات

كل من يكتفي من اللغة العربية بمعرفة مفرداتها وتراكيبها واحكامها وتاريخها والاطلاع على ادبها ليس عربياً، بل هو اقرب ان يكون اجنبياً، وانما صاحب اللغة من يعنى بها لنفسها، من يكتب ويخطب ويتكلم بها، من يحاول اعلاء شأنها، من يفتخر انها لغته، من يتأدب بآدابها، ويفكر على اساليبها، من ينظر اليها نظرة تقديس، فكل كلمة في لغته اجمل من كل كلمة

ترادفها في لغة اخرى ،

اذن قبل ان نعمل على تيسير قواعد لغتنا يجب ان نجعل طلابنا عرباً

ومن تلك الاسباب ان اكثر الاساتذة لا يعرفون هم انفسهم اللغة العربية ، واذا عرفوها فلا يستعملونها

كيف ينتظر من الاستاذ ان يغري طلابه باستعمال اللغة الفصحى وهو عامي اللفظ يرمي الكلام على عواهنه ، كيف ينتظر منه ان يغريهم بالكتابة وهو لا يحسن كتابة سطرين ، كيف ينتظر منه ان يغريهم بالشعر ومحفوظه منه قليل ، واذا استشهد ببيت من الشعر لم يحسن اداءه او اقامة وزنه

وهناك امر آخر لا بد من الاشارة اليه استيفاء للحديث ، وهو ان الاستاذ قد يكون سيد العارفين ولكن الطلاب يكرهون درسه ، اما لحمقه وبذاءة لسانه ، واما لبلاهته ، واما لضعة في نفسه ، واما لاهماله العناية بنظافته وهندامه ، واما لدمامته ، واما لكسله ، واما لغير ذلك

قد يتساوى استاذان في المعرفة والاسلوب ، ولكنهما يختلفان في الشخصية ، فيقبل طلاب هذا على دروسه . بل قد يضحون دروساً أخرى في سبيلها ، وينفر طلاب هذا منه ومن دروسه ، بل قد يفضلون كل درس عليها

اذن قبل ان نعمل على تيسير القواعد يجب ان نحسن اختيار الاستاذ ، يجب ان نسأل عن شخصيته قبل ان نسأل عن معرفته . لكل درس من

دروس المدرسة نختار الاختصاصيين فيه ، الا اللغة العربية فلا نأخذ لها في الغالب الا نفاية الاساتذة

ومن تلك الاسباب دلال اكثر طلاب هذا العصر ، فهم ينتظرون ان يتعلموا كل شيء باعجوبة من السماء ، فلا يكدون ذهناً ولا يسهرون جفناً ولا يتكلفون مشقة

في تصريف الافعال على اختلاف انواعها مع الضمائر مشقة فلنلغ باب تصريف الافعال ، في الاشتقاق مشقة فلنلغ باب الاشتقاق ، في الممنوعات من الصرف مشقة فلنلغ باب الممنوعات من الصرف ، في العدد مشقة فلنلغ باب العدد

مهما يسرنا قواعد اللغة فلا بد ان يبقى فيها شيء من العسر ، كما ان في كل درس شيئاً من العسر ، فاذا كان هذا العسر القليل او الكثير يمنعنا من الاقبال على دروسنا فلن نتعلم شيئاً . اذن قبل ان نعمل على تيسير قواعدنا يجب ان نعمل على انهاض هم الطلاب وتنشئتهم على ان يجدوا في معالجة كل عسير لذة

هذه اهم الاسباب التي تنفر الطلاب من اللغة العربية فيجب ان نزيلها قبل ان نتهم اللغة العربية

لنعد الى موضوعنا

## (٢) العلامات الاصلية للاعراب والعلامات الفرعية

قسم النحـاة القدماء علامات الاعراب الى اصلية وفرعية جرياً على مذهبهم من اختيار «وحدة القاعدة» ، اي اذا كان الـكلام انواعاً وضعوا قاعدة كلية لا تنطبق الا على نوع واحد منها ، وجعلوا بقية الانواع فروعا لذلك النوع، مما اضطرهم ان يلجأوا الى الاعلال والادغام والقلب والابدال، والى الافتراض والتعليل ، ورأت اللجنة الموقرة ان تجعل كل نوع من الـكلمات اصلا بنفسه ، فقسمت الاسماء الى سبعة اقسام ، اي اختارت «تعدد القاعدة» فبدلا من ان نقول ان الاسم في حالة كذا يضم قلنا ان الاسم اذا كان من نوع كذا كانت علامته كذا ، واذا كان من نوع كذا كانت علامتـــه كذا ، وفي اعتقادي ان «تعدد القاعدة» اسهل على الطالب من «وحدة القاعدة».

ولـكن هذه الاقسام السبعة لا تشمل كل انواع الاسم مثل الاسماء المختومة بالف مثل الفتى ، والمضافة الى ياء المتكلم مثل كتابي ، والضمائر، والاشارات، والموصولات ، واسماء الاستفهام ، واسماء الشرط ، وبعض الظروف المبنية مثل حيث وامس . وكان الاولى أن تذكرها كلها

## (٣) القاب الاعراب

يهمنـا في الاعراب امران : الاول ، حالات الاسم وحالات الفعل الاعرابية ، الثاني علامة الاسم والفعل على اختلاف انواعهما في كل حالة من هذه الحالات الاعرابية

فماذا تسمى كل حالة ، وماذا تسمى كل علامة ، وهل هناك ملاءمة بين الحالة والعلامة؟

تقول اللجنة الموقرة ان النحاة القدماء جعلوا لحركات الاعراب القابا ، ولحركات البناء القابا ، فاختارت ان يكتفى بالقاب البناء

اذا لم تكن هذه و تلك الا حركات ، فماذا تسمى حالات الاعراب ؟واذا كانت هذه و تلك شيئاً واحداً فكيف نفسر قول النحاة: ان الاسم والفعل يرفعان بالضم ، وينصبان بالفتح ، وان الاسم يجر بالكسر ، وان الفعل يجزم بالسكون؟ الا يكون هذا مثل قولنا ان الاسم والفعل يضمان بالضم ، ويفتحان بالفتح، وان الاسم يكسر بالكسر ، وان الفعل يسكن بالسكون ؟

اذا سمي الضم ضما لانه يحصل باعمال عضلتي الفم ، وسمي الكسر كسراً لانه يحصل باعمال العضلة السفلى منه ، وسمي الفتح فتحاً لانه يحصل بفتح الفم، وسمي السكون سكوناً لانه يحصل بابطال الحركه ، كما يقول النحاة ، فلماذا سمي الرفع رفعاً ، والنصب نصباً ،والخفض خفضاً او الجر جراً ، والجزم جزماً ؟

اذا دلت القاب البناء على شكل الفم فماذا يكون شكل الفم مع القاب الاعراب؟

الا يجوز ان يستنتج من ذلك كله ان القاب الاعراب هي القاب للحالات الاعرابية لا القاب لحركات الفم ،وبعبارة اخرى انها القاب معنوية لا القاب لفظية، وان القاب البناء ليست الا دلائل لفظية على تلك الحالات المعنوية،واذا كان الامر كذلك فكيف يكتفى بالقاب هذه عن القاب تلك ؟

نعم لم يوفق النحاة القدماء في اختيار القاب الاعراب ولا سيما في لفظة النصب ، ولكن هل في اختيار القاب البناء تيسير لهذا العسر ؟

ثم اذا كان الاسم على رأي اللجنة الموقرة سبعة انواع ، وهي في الحقيقة

اكثر من ذلك كما رأيت ، فهل تكفي القاب البناء لكل هذه الانواع ، واذا صدقت على بعض الانواع فهل تصدق على غيره ؟

تقول اللجنة الموقرة ان الموضوع مضموم دائماً الا ان يقع بعد ان او احدى اخواتها فيفتح ، فهل تعتبر الف المثنى في قولنا التلميذان مجتهدان ضماً ، وهل تعتبر الياء في قولنا ان التلميذين مجتهدان فتحاً ، ثم كيف يصح ان يكون الموضوع مضموماً دائماً في قولنا الفتى مجتهد والقاضي عادل ؟ الا نضطر والحالة هذه ان نعود الى تقدير الاعراب ، والى الافتراض والتعليل ؟

(٤) اختارت اللجنة الموقرة ان تقسم الجملة، اسمية كانت ام فعلية ، الى موضوع ومحمول حسب اصطلاح المناطقة ، وقد قالت: انه كان امامها اربعة اسماء ، فاختارت اصطلاح المناطقة ، لانه اوجز اولا ، ولانه لا يكلفنا اصطلاحاً جديداً ثانياً

اما الايجاز فكل الاسماء التي كانت امامها تتساوى فيه ، واما انه اصطلاح معروف فلتسمح لي اللجنة الموقرة ان اذكرها ان هذا الاصطلاح معروف ، ولكن عند المناطقة ، وقليل ما هم ، لا عند طلاب المدارس الابتدائية ، بدليل انها عمدت الى تفسيره بعد قليل ، فقالت : الموضوع هو المحدث عنه ، والمحمول هو الحديث ، فلماذا لم تقسم الجملة من اول الامر الى محدث عنه وحديث فلا تبقى حاجة الى التفسير

ثم لماذا ادخلت كل المرفوعات في باب الموضوع والمحمول كما فعل

المناطقة، وهي لا بد ان تعود الى التفصيل. فتقول ان الموضوع قد يكون فاعلا وحكمه كذا ، وانه قد يكون مفعولا فيسمى نائب فاعل وحكمه كذا . لست انكر ان التيسير قد يكون في تقليل القواعد، ولكن لست اظن ان اللجنة تنكر علي انه قد يكون في تقليل الابواب تعسير

لا شك ان النحاة والصرفيين لم يوفقوا في بعض اصطلاحاتهم، فاذا رأت اللجنة ان تغير اصطلاحا باصطلاح فاحسن الاصطلاحات ما لا يحتاج الى تفسير ، وبعبارة أخرى ما يفسر نفسه بنفسه ، ثم لماذا لم تعمد الى بقية الاصطلاحات التي لا يفهمها الطلاب وقد لا يفهمها احد

من ذلك لفظة الجر ، ويفهم من كلام اللجنة الموقرة انها تعني به كسر آخر الكلمة ، على حين ان الجر امر معنوي لا لفظي كما تقدم ، اي ان حرف الجر يجر معنى الفعل الذي قبله الى الاسم الذي بعده ، اي يعلق كلمة بكلمة ، او يضيف كلمة الى كلمة ، ولذلك سماه الكوفيون حرف اضافة ، ففي قولنا مررت بزيد يكون المرور هو المجرور لا زيد ، واما اثره اللفظي في آخر الكلمة فيختلف باختلاف نوع الكلمة ، فقد يكون كسرة مثل مررت بالرجل ، وقد يكون ياء مثل مررت بالرجلين ، وقد يكون فتحة مثل مررت بابرهيم ، وقد لا يكون له اثر لفظي مثل مررت بالفتى وبالقاضي

ومن ذلك اختيارها السكون بدلا من الجزم ، على حين ان الجزم امر معنوي وهو التأكيد او القطع ، واما كيف يكون هذا الجزم فقد يكون بالسكون مثل تسكين الباء في قولنا اذهب ، وقد يكون بحذف النون مثل قولنا اذهبي واذهبا

واذهبوا ، وقد يكون بالفتح مثل قولنا مُدَّ ، وقد يكون بتسكين الآخر مع حذف الالف او الواو أو الياء قبله في الفعل الاجوف مثل قم وبع وخف ، وقد يكون بجعل الواو ضمة والالف فتحة والياء كسرة في الفعل الناقص مثل ادع واخش وارم ، وقد يكون بدون علامة مثل قولنا اذهبن ، وقد يكون باداة من ادوات الطلب ندخلها على الفعل مع بقائه على حاله مثل قولنا هلا تذهبُ ، وقد يكون بلا علامة ولا اداة مثل قولهم تذهب الى فلان وتقول له ، اي اذهب وقل ،

ومن ذلك لفظة ضمير فانهم يطلقونها على هذه الالفاظ التي نستعملها بدل اسم الشخص الغائب او المخاطب او المتكلم ، والشخص المذكر او المؤنث ، والشخص المفرد او المثنى او الجمع ، فيقولون ان لفظة زيد في قولنا «زيد قائم» اسم ظاهر ، وان لفظة هو في قولنا «هو قائم» ضمير ، على حين ان لفظة ضمير مأخوذة من اضمر الخاطر في نفسه اي اخفاه ، فكيف تكون لفظة هو في قولنا «هو قائم» ضميراً اي مضمرة في النفس على حين انها ظاهرة في الكلام او الكتابة ، فلا بد انهم عنوا بقولهم ان لفظة «هو» في قولنا «هو قائم» ضمير ان الاسم مضمر وان هذه اللفظة بدل منه

لا شك ان النحاة لم يوفقوا في اختيار هذه اللفظة ، وكان الاولى ان يختاروا اصطلاح الكوفيين ، فقد سمى الكوفيون هذه الالفاظ كنايات ، ويضموا اليها الاشارات والموصولات وبعض اسماء الاستفهام ، لان هذه كلها قد يكنى بها عن الاسماء ، كما فعل الافرنج فقد سموا الضمائر والاشارات والموصولات وبعض اسماء الاستفهام باسم واحد ، واذا ارادوا التفصيل قالوا

كنايات شخصية و كنايات اشارة و كنايات موصولة و كنايات استفهام

وقبل ان اترك الكلام عن الضمائر لا بد لي من كلمة اخرى :

تقول اللجنة الموقرة ان الفعل في قولنا «زيد قام» ، لاضمير فيه، ولذلك لا يعتبر جملة . ولكن ما هذه الفتحة في آخر قام ، بل ما هذه العلامات في قولنا الرجلان قاما والرجال قاموا الى آخر السلسلة ؟ اذا قلتم ان الواو في قولنا الرجال قاموا علامة للعدد ، فلماذا خلا الفعل في قولنا الرجل قام من علامة للعدد دون غيره ؟

لتسمح لي اللجنة الموقرة ان اقول ان هذه العلامات المتصلة بآخر الفعل الماضي مثل الفتحة في الرجل قامَ والالف في الرجلان قاما والواو في الرجال قاموا ، او المتصلة باول الفعل المضارع مثل الهمزة في أقوم والياء في يقوم والتاء في تقوم والنون في نقوم، هي علامات للفاعل ، وهي تدل على ثلاثة اشياء : على شخص الفاعل اغائب هو ام مخاطب ام متكلم ، وعلى جنسه امذكر هو ام مؤنث ، وعلى عدده امفرد هو ام مثنى ام جمع، وليست اشارة الى العدد فقط كما تقول اللجنة الموقرة . وعليه فالفتحة في هو قام ليست حركة بنائية كما توهم الصرفيون ، وانما هي علامة للفاعل تدل على انه غائب وانه مذكر وانه مفرد ، واذا كانت علامة للفاعل فالفعل في قولنا زيد قام جملة ، وعلامة فاعله ظاهرة لا مستترة

ولهذه الضمائر في آخر الفعل او اوله حديث طويل لا يتسع المقام للافاضة فيه

(٥) تقول اللجنة الموقرة في كلامها عن الترتيب بين الموضوع والمحمول: ان الجملة العربية مرنة في الترتيب طيعة فلا تلزم احد الركنين موضعاً واحداً، وقد ساعدتها تلك المرونة على اداء معان خاصة دقيقة، ولكن يغلب ان يتأخر الموضوع في محلين

١ — اذا كان المحمول فعلا

٢ — اذا كان الموضوع نكرة

نعم ان الجملة العربية مرنة طيعة، وذلك لاسباب يطول شرحها، ولكن المعنى الذي يؤديه التقديم لا يؤديه التأخير، وبالعكس، فالتقديم واجب في مواطنه، والتأخير واجب في مواطنه، فقولك جاء زيد غير قولك زيد جاء، ولا دخل للجواز او الغلبة هنا، ثم اذا اردتم ان تعدوا المواطن التي يتأخر فيها الموضوع جوازاً او غلبة او وجوباً فلماذا اقتصرتم على اثنين منها ؟

(٦) الاساليب

تقول اللجنة الموقرة: ان في اللغة العربية انواعاً من العبارات تعب النحاة كثيراً في اعرابها وفي تخريجها على قواعدهم مثل التعجب بصيغتيه ومثل التحذير والاغراء وغير ذلك، فرأت ان تدرس هذه العبارات على انها اساليب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها دون اعراب او تخريج

هذه العبارات مثل سائر العبارات، اذا الغيتم اعراب هذه فلماذا لا تلغون اعراب تلك، واذا اعربتم تلك فلماذا لا تعربون هذه؟ واما قولكم في اعراب «ما احسن زيداً» ان ما احسن صيغة تعجب وان الاسم بعدها

المتعجب منه وهو مفتوح ، فليس اعراباً وانما هو تفسير

لست اصر على ان يكلف الطلاب اعراب هذه العبارات وتخريجها، ولكني اعجب من انكم تختارون تارة الاسلوب الخلدوني ، وتارة الاسلوب المغربي ، وتارة الاسلوب الاندلسي ، الا اذا كان رأيكم ان تجمعوا بين الاساليب الثلاثة ، ثم كيف يكون المتعجب منه مفتوحاً في قولنا ما احسن الرجلين ؟

## (٧) الصرف

يظهر ان الصرف في رأي اللجنة الموقرة هو معضلة المعضلات : فهو علم وهو صناعة، وهو حاجة وهو ليس بحاجة ، وهو سهل وهو صعب ، فماذا عملت ؟ قدمت منه شيئاً ، واجلت منه شيئاً ، ولكن التأجيل ليس تيسيراً .

وسر ذلك كله هذا الاعلال والادغام والابدال والقلب ، وفي الحقيقة ليس شيء اصعب على الطالب من هذا الاعلال والادغام والابدال والقلب ، ليس شيء اصعب منه اولا، وليس شيء اصعب منه آخراً ، فكيف التخلص منه ؟

اختار الصرفيون القدماء « وحدة القاعدة » فاذا كان الكلام انواعاً وضعوا قاعدة كلية لا تنطبق الا على نوع واحد منها ، ثم لجأوا الى الاعلال والابدال والادغام والقلب ليدخلوا بقية الانواع تحت حكم ذلك النوع، على اعتقاد منهم ان ذلك اسهل على الطالب، مثال ذلك: انهم قالوا ، ان الفعل الثلاثي يبنى على وزن فعل بتحريك العين وفتح الفاء واللام ، وهذه القاعدة

انما تنطبق من الافعال على ما كان مثل ذهب، ولا تنطبق على الفعل الاجوف مثل قال، او الفعل المضاعف مثل مد، او الفعل الناقص مثل رمى، فماذا عملوا ؟

قالوا ان قال اصلها قَوَلَ، وان مد اصلها مَدَدَ، وان رمى اصلها رَمَيَ، لتصح تلك القاعدة

اما كيف تحولت هذه الاصول الموهومة الى اشكالها المعروفة فهناك اعمال يقال لها الاعلال والادغام والابدال والقلب

مثال آخر، قالوا ان الاسم على وزن فعيلة يجمع على فعائل كقبيلة وقبائل، ولكن هذه القاعدة لا تنطبق على مثل قضية لانها تجمع على قضايا، فماذا عملوا ؟

قالوا ان قضايا اصلها قضايي بيائين بعد الالف لتجيء على وزن فعائل، فقلبت الياء الاولى همزة كياء صحائف، ثم ابدلت كسرة الهمزة بالفتحة للتخفيف، فقلبت الياء الثانية الفاً، فاجتمعت الفان بينهما همزة وهي شبيهة بهما فقلبت ياء، وقيل قضايا، وذلك بعد اربعة اعمال كما رأيت

وهناك نوع آخر من الكلمات اضطروا في ارجاعها الى صورها المعروفة الى خمسة اعمال، وهي ما كانت لامها واواً او همزة كمطايا وخطايا جمع مطية وخطيئة، فقد قالوا: ان اصل الاولى منهما مطايو واصل الثانية خطائي، ثم ابدلت الواو في الاولى والهمزة في الثانية ياء، ثم جروا في بقية الاعمال على حكم قضايا، وكل ذلك لتصح القاعدة الكلية وهي ان فعيلة

تجمع على فعائل ، فكان عن ذلك امران

الاول ــ انهم عسروا الامر من حيث ارادوا تيسيره

الثاني ــ انهم شلوا العقول من حيث ارادوا ترويضها

ولا سبيل الى التخلص من كل ذلك الا تعدد القاعدة، اي ان نضع قاعدة لكل نوع من انواع الكلمة، فنقول مثلا: ان الفعل الصحيح يجيء على وزن كذا والاجوف على وزن كذا والمضاعف على وزن كذا والناقص على وزن كذا ، وان كل كلمة مثل قبيلة ورسالة وركوبة تجمع على فعائل مثل قبائل ورسائل وركائب ، وان كل كلمة مثل قضية ومطية وخطيئة تجمع على وزن قضايا ومطايا وخطايا ، من غير ان نقول ان الاصل كذا ثم صار بعد عملين او ثلاثة او اربعة او خمسة كذا. واذا سئلنا قلنا : كذا خلقت

وما كان احرى اللجنة الموقرة ان تأخذ بمذهب تعدد القاعدة، لو لا انها وضعت قاعدة لنفسها من اول الامر وهي ان تقلل القواعد لا ان تكثرها

(٨) المشتقات

من رأي اللجنة الموقرة ان تدمج الصفة المشبهة وصيغ المبالغة في باب اسم الفاعل جرياً على مذهبها وهو تقليل القواعد، ولكن الصفة المشبهة تبنى من الثلاثي على اوزان مختلفة لا قياس لها، منها وزن اسم فاعل كطاهر ومنها وزن اسم مفعول كمحمود ، وتبنى من غير الثلاثي قياساً تارة على وزن اسم

الفاعل كمستقيم وتارة على وزن اسم المفعول كمثقف ، والفرق بينهما وبين اسم الفاعل واسم المفعول انهما يكونان على معنى الحدوث وانها تكون على معنى الثبوت، فكيف ندمجها في اسم الفاعل ، وانما سميت «الصفة المشبهة باسم الفاعل» لان الحدث يقوم بها لا يقع عليها، ولذلك اعرب النحاة المرفوع بالصفة المشبهة في قولنا زيد محمودة سيرته فاعلا لا نائب فاعل، ولعل هذا ما حملها على ادماجها فيه ، وكذلك صيغ المبالغة فقد تكون للفاعل كضحوك، وقد تكون للمفعول كخريج ، وهو فعيل بمعنى مفعول، فكيف ندمجها في اسم الفاعل

## (٩) التثنية

يظهر ان اللجنة الموقرة اقتصرت من مشاكل التثنية على تثنية ما آخره الف مثل الفتى والعصا ، وعلى ما آخره همزة بعد الالف مثل كساء وحمراء، ولكن ماذا نعمل بالمشاكل الاخرى التي لا يجوز اهمالها او تأجيلها، كتثنية الاسماء الثنائية مثل أب، واخ ، وفم ، وحم ، وذو الصاحبية ، ويد ، ودم، وكتثنية ذات الصاحبية في مثل قولنا هذه البنت ذات ادب ، وتثنية نفس التي تستعمل للتأكيد في مثل قولنا جاء الرجل نفسه ؟

## (١٠) الفعل

اكتفت اللجنة الموقرة بتقسيم الفعل الى ماض ومضارع وامر ، وبالاشارة الى الافعال التي لا تصرف، ولكن اهملت اسماء الافعال وهي كثيرة شائعة في الاستعمال

(١١) من تتبع هذا التقرير من اوله الى آخره يجد ان ابواباً كثيرة من ابواب النحو غير مذكورة او مشار اليها مثل التمييز، والندبة، والاستغاثة، والاشتغال، والتنازع، والممنوعات من الصرف، والنواصب، وضمير الشأن، والكنايات، وادوات الطلب، وغيرها، أأدمجت في ابواب اخرى ام أهملت او أجلت ؟

..

قلت سابقاً اني ادعو الى اختيار الاسلوب الخلدوني، ولا ارى هذا التيسير الا خطوة مباركة تدنينا منه، فقد اعتمد اصحابه هذا الاسلوب في بعض فصوله. ولكن من الآن الى ان نجمع على اختياره، لا بد لنا من ان نعالج هذه القواعد بالتيسير لا تخفيفاً من عناء درسها، ولكن لانها لا حاجة اليها ولا فائدة منها، وان كنت من جهة اخرى لا ازال اخشى ان يكون في التيسير تعسير

لقد جرب كثيرون طرقاً مختلفة في تدريس احكام اللغة، ولا يتسع المقام لان اتكلم عن كل هذه الطرق، فاكتفي بان اعرض طريقاً منها

(١) تحويل دروس القراءة من المذكر الى المؤنث، او من المتكلم الى المخاطب او الغائب، او من الحاضر الى الماضي، او من المفرد الى المثنى او الجمع، او من المثبت الى المنفي، او من المعلوم الى مجهول، وبالعكس في ذلك كله

ويكون هذا التحويل بطريق التقليد اولا ، اي ان الاستاذ يحول القطعة فيقلده طلابه ، وبطريق القيـاس ثانياً ،اي يحول الطلاب القطعة قياساً على قطعة مثلها حولوها قبلها

فان مثل هذا التمرين يساعد الطلاب على فهم القطعة التي يحولونها على قاعدة «ان يعملوا فيفهموا» من جهة ، ويعرفهم بتصريف الكلام ، فيستغنون عن دروس خصوصية في قواعد اللغة بتاتاً ، واذا لم يستغنوا عنها كانت سهلة كل السهلة في حينها من جهة اخرى ، وقد راعيت ذلك في كتابي الجديد في القراءة ، باجزائه الاربعة

(٢) تصريف الجمل : التحويل السابق يكلفـه الطلاب في دروس القراءة ، واما تصريف الجمل هذا فخارج عنها

يبدأ الاستاذ بجملة قصيرة من مبتدأ وخبر على ان يكون الخبر صفة مثل المعلم حاضر ، فيكلفهم ان ينسجوا على منوالها ، فيقول الواحد التلميذ مجتهد ، والآخر الولد نشيط ، والآخر الحاكم عادل ، مثلا ، ثم يكلفهم ان يحولوها على الصورة الآتية :

المعلم حاضر

المعلمان حاضران

المعلمون حاضرون

المعلمة حاضرة

المعلمتان حاضرتان

المعلمات حاضرات

ثم يكلفهم ان يقيسوا غيرها عليها

ثم يأخذ جملة اخرى تتألف من مبتدأ وخبر على ان يكون الخبر فعلا ماضياً مثل المعلم حضر ويكلفهم ان ينسجوا على منوالها ثم يحولوها على صورة تلك

ثم يجعل الجملة الاسمية فعلية كأن يقول حضر المعلم ويكلفهم تحويلها كما فعلوا باختيها ، ثم يجعل الفعل الماضي مضارعاً مثل المعلم يحضر ، ثم يدخل اداة جزم، او اداة نصب، على الفعل المضارع ، ثم يتوسع في الجمل ويقلبها على كل وجوه التركيب

على ان يتدرج في الجمل على ما يناسب قدرة الطلاب

(٣) في الصرف والنحو ابواب كثيرة يمكن ان توضع في جداول يكلف الطلاب ان يحفظوها ، ويقيسوا غيرها عليها على الطريقة الافرنسية

من ذلك باب العدد فان فيه احكاماً كثيرة ترهق الطلاب بل ترهق الكتاب ، وقد قال فيها احد الشعراء الظرفاء

في النحو لا يقهرني الا تفاصيل العدد

فبدلا من ان نقول للطلاب ان العدد يقسم الى مفرد ومركب وعقود ومعطوف وعدد وصفي ، وان الواحد والاثنين في المفرد والمركب والمعطوف يوافقان المعدود في التذكير والتأنيث، وان العدد المفرد من ثلاثة الى عشرة يخالف المعدود في التذكير والتأنيث ، وان معدوده يكون

جمعاً مضافاً اليه ، وان العدد المركب يبنى آخر كل جزء من جزئيه على الفتح ، وان الجزء الاول يخالف المعدود والثاني يوافقه ، وان معدوده يكون مفرداً منصوبا ، وان الشين في عشر تسكن في العدد المفرد وتفتح في العدد المركب ، وان الشين في عشرة تفتح في العدد المفرد، وتسكن في العدد المركب، الى آخر ما في العددمن احكام، بدلامن كل ذلك نضع خمسة جداول

١ — ولد ولدان ثلاثة اولاد الى الثلاثين

٢ — بنت بنتان ثلاث بنات الى الثلاثين

٣ — الولد الاول الولد الثاني الى الثلاثين

٤ — البنت الاولى الثانية الى الثلاثين

٥ — الثلاثة الكتب، ثلاثة الكتب، الثلاثة كتباً ، الخمسة عشر كتابا

ونكلف الطلاب ان يحفظوها ويكرروها ، ونكلف استاذ الحساب ان يراعي هذه الجداول ، وان يمرن طلابه على احكام التميز في المكيلات والمقيسات والمعدودات والكنايات ولا سيما كم الاستفهامية ، وان يعودهم ان يلفظوا الكسور من النصف الى العشر بكسر الاول من كلمة نصف وضمه في الباقي، وتسكين الوسط في الجميع ، وان جاز في بعضها التحريك بالضم، لان التسكين ادل على شدة النفوس ، كما ان التحريك ادل على استرخائها، اي اذا جاز التسكين والتحريك في اللفظة الواحدة لغة فلنختر التسكين خلقاً

ومن ذلك تصريف الافعال على اختلاف انواعها مع الضمائر ماضيا

ومضارعا وامراً ، فبدلا من ان نقسم الضمائر المتصلة الى صحيحة ومعتلة، ثم نقول ان الفعل من نوع كذا اذا اتصل بالضمير الصحيح كان حكمه كذا ، واذا اتصل بالضمير المعتل كان حكمه كذا ، بدلا من ذلك نضع جداول لكل نوع من انواع الفعل ، ونكلف الطلاب ان يحفظوها ويكرروها ويقيسوا غيرها عليها

ومن ذلك باب الاشتقاق من كل نوع من انواع الفعل ، فبدلا من ان نقول ان اسم الفاعل او اسم المفعول او اسم المكان والزمان يبنى من الثلاثي على وزن كذا، ومن غيره على وزن كذا ،نضع جداول لكل هذه المشتقات من كل نوع من انواع الفعل ، ونكلف الطلاب ان يحفظوها ويكرروها ويقيسوا غيرها عليها

ومن ذلك باب الممنوعات من الصرف فبدلا من ان نقول ان الفروع التي تمنع صرف الاسم اذا وجدت فيه يقال لها العلل ، وهي الوصفية والعلمية والعدل والتركيب والعجمة والجمع والتأنيث ووزن الفعل وزيادة الالف والنون او الواو والنون ، ولكل منها احكام ، نقول ان الممنوعات من الصرف اعلام وصفات وجموع واسماء واعداد ونضع جدولا بكل منها ونكلف الطلاب ان يحفظوها ويكرروها ويقيسوا غيرها عليها

وهكذا في كل ما يحتمل ان يؤخذ في جدول من كل احكام اللغة

(٤) لا اصطلاحات ، او على الاقل لا نقيد انفسنا باصطلاحات بعينها

كما فعلنا بالحساب ، فاننا اليوم لا نقيد الطالب بان يستعمل الجمع والطرح والضرب والقسمة، ولكنه يستعمل من الالفاظ ما يناسب المقام ، ففي الجمع يقول تارة نجمع وتارة نزيد وتارة نضيف وتارة نضم ، وفي الطرح يقول تارة نطرح وتارة نأخذ ، وتارة ننقص ، وتارة نرمي ، وتارة نحذف ، وفي القسمة يقول تارة نقسم، وتارة نفرق ، وتارة نوزع ، وفي الضرب يقول تارة نضرب وتارة نكرر ، كذلك لا نقيده في الصرف والنحو باصطلاح بعينه ، فليسم الفاعل الراكب او الماشي او الآكل او الشارب ، وليسم المفعول المفتوح او المشروب او المأكول الى غير ذلك من الالفاظ التي تناسب المقام ، واذا لم يكن بد من اصطلاح فعلى ان يفهم معناه ، ومما تمتاز به اللغة العربية ان الالفاظ الاصطلاحية في صرفها ونحوها مأخوذة منها لا مستعارة من غيرها ، الا لفظة « نحو » فقد قيل انها اجنبية

واذا كان للشيء الواحد اصطلاحان كما يسمى الفعل الثاني في قولك: «ان تجتهد تنجح» جواب الشرط وجزاءه فالاحرى بالاستاذ ان يختار الاصطلاح الثاني لانه يستفاد منه ترتب النجاح على الاجتهاد ، واما الاصطلاح الاول فبعيد عن مألوف الطلاب لان الجواب يقتضي ان يكون هناك سؤال لا شرط

(٥) ان نقتصر من القواعد على ما يقتضيه الاستعمال ،

اذا اخذنا باب المبتدأ والخبر مثلا ، فلا يهمنا انهما قد يعرفان او

ينكران ، او انهما قد يتقدمان وقد يتأخران ، او ان المبتدأ قد يستغني عن الخبر ، وان الخبر قد يستغني عن المبتدأ ، فان ذلك يؤخذ بالبداهة والتقليد ، وانما يهمنا ان يعرف الطالب ما المبتدأ وما الخبر ، وانهما مرفوعان ، وان يعرف عمل النواسخ فيهما

## (٦) لا اعلال ولا ادغام ولا افتراض ولا تعليل

اختار الصرفيون والنحاة القدماء وحدة القاعدة على اعتقاد منهم ان ذلك اسهل على الطالب ، ولكنهم لجأوا الى الاعلال والادغام والقلب والابدال والافتراض والتعليل كما اشرنا الى ذلك في موضع آخر

ان الطالب الذي يتعلم على هذا الاسلوب الشاق ، ويقنع بما يفرضونه من اسباب وعلل واهية ، ضرب بها المثل ، فقيل اضعف من حجة النحوي ، ويتعود ان يتلقاها بدون نكير او تفكير ، تظلم مع الايام بصيرته بحيث يسهل استدراجه الى تصديق كل خرافة ، واعتقاد كل سخافة ، فضلا عما يبذله من جهد ووقت عبثا

اذا لم يكن بد من تعليم القواعد فلنجردها على الاقل من هذه الخرافات ، ولا سبيل الى ذلك الا تعدد القاعدة

## (٧) ان ناخذ القواعد حسب الحاجة اليها في القراءة والكتابة والحديث ، وليس حسب ترتيبها في كتبها

قد نحتاج الى الفاعل قبل المبتدأ والخبر ، او الى المبتدأ والخبر قبل الفاعل ،

قد نحتاج من الاحكام الى السهل قبل الصعب ، او الى الصعب قبل السهل ، فلا يجوز ان نؤخر ما نحتاج اليه بحجة انه لم تجئ نوبته في الكتاب

٨ (٧) ان نقتصر من المذاهب على اشيعها

٩ (٨) ان لا تتوالى الاحكام او الابواب المتشابهة لئلا تختلط على الطالب

اذا اخذنا اليوم الجوازم فلا نأخذ غداً النواصب ، واذا اخذنا اليوم باب ان واخواتها ، فلا نأخذ غداً باب كان واخواتها، ولكن يجب ان نفصل بينها بدروس اخرى الى ان ينطبع حكم كل منهما على لسان الطالب

١٠ (٩) اذا لم يكن بد من تعليم القواعد على هذا الاسلوب او غيره فلا يفت الاستاذ انها وسيلة لا غاية . وان الغرض منها ان تساعد الطالب على اكتساب ملكة اللغة في كلامه وقراءته و كتابته ، ولذلك لا فائدة من هذه القواعد الا اذا كانت استعمالا .

.·.

ولكن هناك شروطاً أخرى لا بد منها

(١) ان تكون اللغة العربية لغة التعليم ، واذا كانت كذلك فهي لا تنحصر في مكان لا تتعداه من جدول الدروس ، ولكنها تدخل في كل درس ، ولا ينفرد بها استاذ دون آخر ، ولكن يشترك فيها جميع الاساتذة فكل درس ، مهما كان موضوعه ، لا يمكن ان يجرد عن ان يكون

درساً في اللغة

وكل استاذ، مهما كان موضوعه، لا يمكن الا ان يكون استاذاً للغة، وبعبارة اخرى كل استاذ مسؤول عن اللغة، لذلك يجب على كل استاذ ان يكون مهذب اللغة، عارفاً باحكامها واوضاعها، والا فكيف تصح ملكة الطلاب في اللغة اذا كان الاستاذ الواحد يحاول جهده اصلاحها، على حين ان غيره لا يبالي ان يفسدها

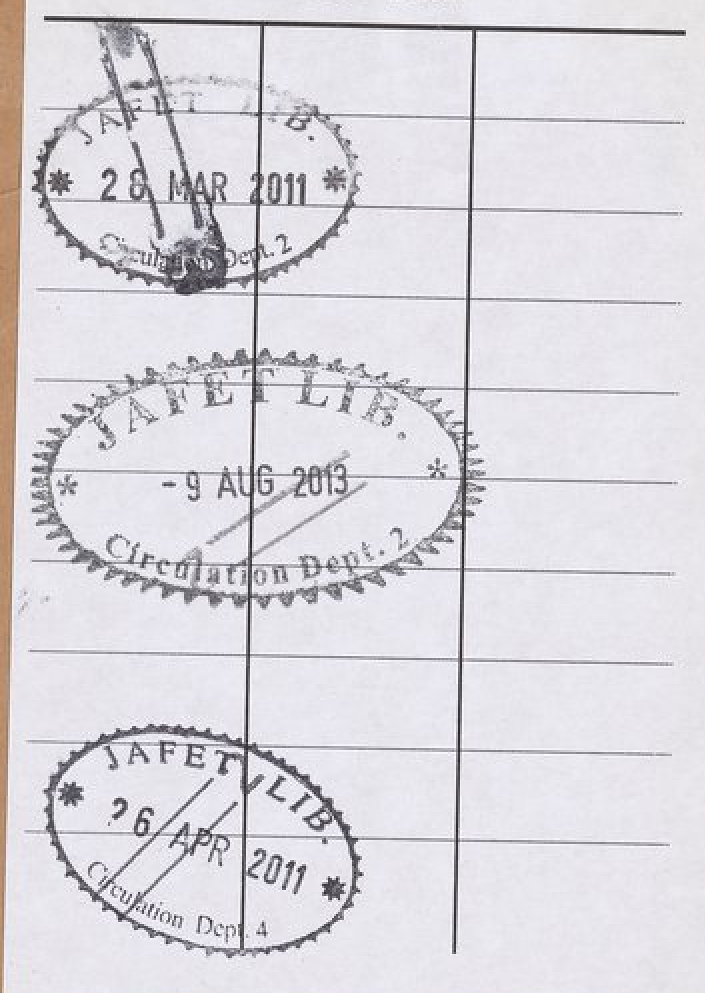
(٢) ان تكون لغة الكتب المدرسية في كل موضوع لغة صحيحة لا تشوبها ركاكة او عجمة

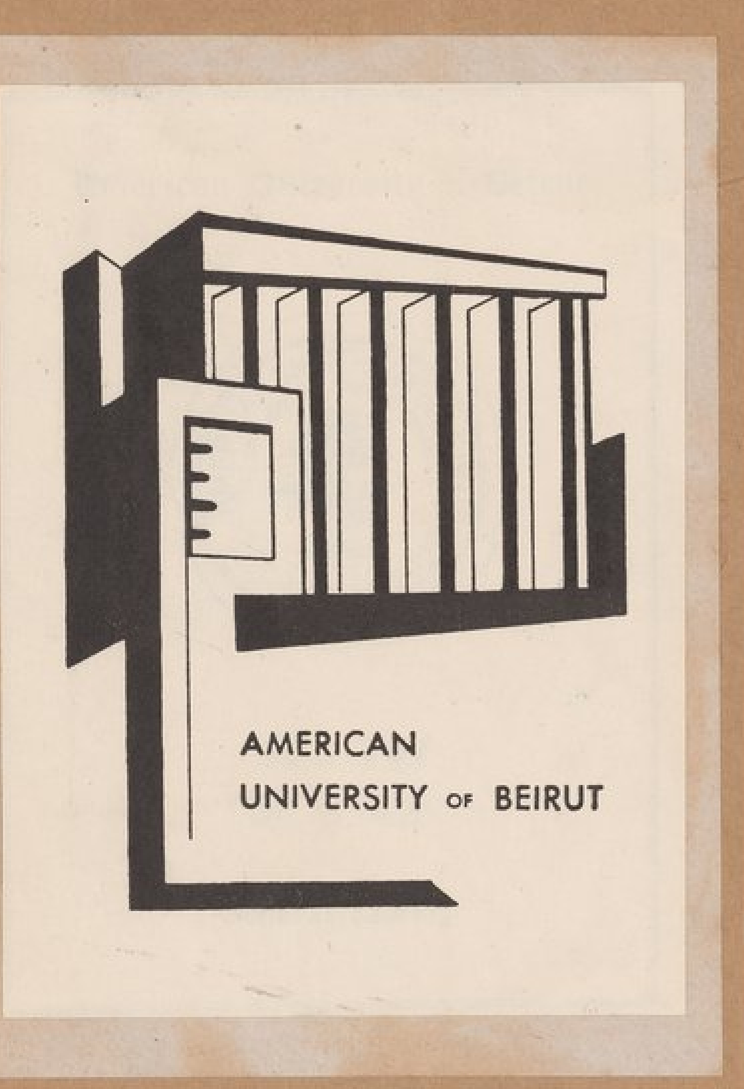
(٣) ان يكون الاستاذ بازاء اقتداره مستوفياً الشروط الاخرى التي اشرنا اليها في ما تقدم

(٤) ان تكون روح المدرسة روحاً عربية لا تشوبها شائبة

. .

هذه خلاصة دروس القيتها، ومقالات نشرتها، وتقارير وضعتها، قبل اليوم، مع اضافات قليلة اقتضاها المقام، ولست اجهل ان ذلك كله يحتمل جدالا، ويحتاج الى تفصيل، ولكن ارجو ان اكون قد قمت ببعض الواجب، ورأي اللجنة الموقرة في ان تسعني بحلمها موفق ان شاء الله


DATE DUE
JAFET LIB.
28 MAR 2011
Circulation Dept. 2
JAFET LIB.
-9 AUG 2013
Circulation Dept. 2
JAFET LIB.
26 APR 2011
Circulation Dept. 4


AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT